

ديمقراطية

عبد العزيز بومجداد



## صدمة جنيف

تراقصوا على الأغاني الوطنية، فأعنتهم عن حقيقة الانحدار الذي تعانيه الدولة بالتطليل ابتغاء لمنصب أو مصلحة من الحكومة الفارقة في الفساد الإداري والمالي لأخذ نصيب الكعكة المتبقية و إما عن جهالة بسبب تضليل الإعلام الأحادي الذي جعل الكويت كالمدينة الفاضلة. ظل هذا الإعلام يكذب حتى أنتهم صدمة جنيف، هذه الصدمة أتت لتكون بمثابة ارتداء النظارة الطبية لكل مغيب عن الواقع. انحدر الديمقراطية والحريات في الكويت والذي أصبح كعقاص للسان كل من يعارض برأيه حتى آثر البعض بكرامتهم وهاجر حياة أفضل، فكان لا خيار لهم إلا أن يقولوا ما لأمسوه من ظلم في مجلس حقوق الإنسان في جنيف، فكانت ردود فعل بعض من سمعوا مداخلات للحقوقيين الصادمة هي أن اللاجئين أو المسجونين خالفوا القانون وليس لأنهم عوقبوا على رأيهم وبذلك ليس كلامهم هو تشويه لصورة الكويت !!، و الرد على هذه الحجج كالتالي:

أولاً: عندما يكون سجنك ليس على قتل و تفجير و إنما على رأي و تعبير قلته على دولة أو على سلطة من السلطات و يكون ذلك السجن مغلفاً بطريقة قانونية، سيصبح حتماً تكيم الأقواء بالقانون «أصكر حلجك و ألعن خيرك بالقانون!» و هذا ما يسمى بالاحتيايل التشريعي لاستخدام القمع الذي سيقيد حرية المواطن و تقوم بذلك أغلب الدول الديكتاتورية لحماية نفسها بعذر هزل عندما يتم انتقادها، فالمجتمع الدولي ليس سادجاً لتمر عليه مثل هذه الطرق القمعية الملتوية. ثانياً: من شوه سمعة الكويت هو من جعلها في مراكز متدنية في التعليم و الصحة والحريات و الديمقراطية و حرية الصحافة، ولم يحل مشكلة البدون، و جعل الفساد في كل الأماكن إلى أن أصبحنا نراه في أسفلت الشوارع و ليس المشوه من عبر عن ما في نفسه لبضع دقائق، فمن الظلم أن نرى ردة الفعل و نترك الفعل الذي سبب ذلك، فلو كانت الدولة قادرة على رفاهية المواطن و تحقيق أماله الديمقراطية و تكريس مبدأ العدالة و المساواة و رفع سقف الحريات ما رأيناهم وراء الميكروفون في جنيف، «فتلنيش» الحكومة هذه المتطلبات الشرعية للمواطنين ربما سيزيد عدد المهجرين و اللاجئين في الخارج مما سيشكل جبهة معارضة خارجية سيضع المجتمع الدولي مجهراً لهذه المتطلبات تخرج بها الدولة و بعد ذلك يكون شعار «بلد الإنسانية» بيل و يشرب ماؤها و ربما بدأ تبليلها و سيحين شرابها.

ثقافات

عبد العزيز التميمي



## مجزرة نيوزيلندا والإنسانية

في مجزرة غير إنسانية راح ضحيتها خمسين إنساناً كانوا متجهين إلى قبلتهم راعين ساجدين متضرعين لله طالبين العفو والمغفرة. فجاءهم الشيطان من خلفهم يحمل بين يديه سلاح الموت والغدر والفعل الشنيع. قتل وسفك دم الأبرياء مسلمين كانوا أو غير مسلمين هم بشر أبوهم آدم وأمهم حواء عليهم السلام فيها وما حدث في نيوزيلندا من مجزرة ليست الأولى ولن تكون الأخيرة مدامت هناك ثقافات الشعوب العربية والإسلامية والأجنبية مختلفة تستعر نيرانها بما يرمى فيها من حطب وتمزيق وفرقة. اليوم كانت مجزرة نيوزيلندا في جموع مسلمة نصلي والأمس القريب كانت هناك مجزرة في دير وأخرى في كنيسة والمجرم الجزار بنفس العقلية المختلفة مسلماً كان أو يهودياً أو مسيحياً لا فرق بينهم ما دامت الثقافة والفكر واحداً كل فرقة تلعن الأخرى في صلاتها وكل واحد يكفر الآخر وكل فريق يرى نفسه في الجنة والأخرين في نار جهنم. هكذا يبري ويتزعرع الإنسان المولود على الفطرة فالانحراف يبدأ ممن حوله وبشكل منظم مدروس والهدف الكسب المادي بشتى أنواعه هناك دائماً من يسير

يوميات

خالد سعود الشامري

alshamri3030@gmail.com  
@kALshamri2

## دماء المسلمين!

أين أنتم أيها الحكام والمسؤولون من ضياع الدم واحترام قدسية الدين؟ لقد هبت الدنيا جميعها لحماية تماثيل من تعرضها لخدش أو أذى فكانت المنظمات الدولية والحكومات أدانت وشتت المعارك والحروب ولم تكتف بالاحتجاجات العالمية أو التصريحات التي صدرت من أعلى القيادات في العالم بمجرد الاعتداء على تماثيل بوذا في باميان لدولة أفغانستان والتي كانت بأمر من القائد لميليشياتي طالبان. هذا وان كنا ندين كل صور الاجرام والارهاب إلا أنه لا يمكن أن يكون قتل أبرياء مدنيين عزل في توقيت أفضل أيام العبادة وفي أظهر الاماكن وهي بيوت الله عز وجل والتي دخلوها سالمين مسالمين حيث خلعوا أذيتهم وأمور دنياهم ليتوجهوا إلى الصلاة وقلوبهم خاشعة لا يريدون من الدنيا شيئاً سوى رضا ربهم وافشاء السلام، ولكن الا يستحق هذا ان تهب الدنيا جميعها على جريمة قتلهم وإرهابهم؟

مكروه.

رأي آخر

عبد العزيز خريب

تويت: Akhuraibet  
/http://khuraibet.blogspot.com

## متى ينتهي العالم من معاداة المهاجرين والأقليات؟

في غياب أمني واضح في «نيوزيلندا» وانتشار حيازة السلاح، ونهاون في عدم وجود قوانين صارمة لتطبيق العقوبات على المجرمين، حيث لم تطبق «نيوزيلندا» أي عقوبة إعدام، وأقصى عقوبة بها هي السجن مدى الحياة. كانت هذه هي التداعيات والنتيجة عمل إرهابي منظم أدى إلى مجزرة بمسجدين في نيوزيلندا، ولا يمكن أن نستبعد خيار أن الإرهاب ليس مرتبطاً بمنطقتات ومؤثرات خارجية منها الأفكار الأيديولوجية والظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغياب العدالة. في ظل دفع عربي لسياسات وضغوطات مادية ممنهجة لضرب السلام والإسلام المعتدل في العالم والمهاجرين، فلا تعرف كيف سيتحرك العالم إذا كان مرتكب المجزرة صاحب بشرة سمراء ويعتقد بالدين الإسلامي. لا أظن أن مثل هذا البث المباشر المولم سيمر مروراً وعبوراً بسلام ما لم تغلق أكثر الحسابات في منصات التواصل الاجتماعي التي تنشر مثل هذا العمل الإرهابي، وتكون هناك أعاصير وبراكين وغضب شديد وردود فعل عنيفة من العالم تجاه الإسلام والمسلمين والمهاجرين الأبرياء، وتعلوها أصوات وحملات مكثفة للإبادة الجماعية والصفية من كوكب الأرض. فما قام به السفاح النيوزيلندي من جريمة ومجزرة الهجوم على المسجدين وبثها ونشرها في مواقع التواصل الاجتماعي، رسالة واضحة لرفض وجود المهاجرين الذين يصفهم بـ «الغزاة»، تأثراً بأفكار وخطابات معادية للإنسان.

وقد نستغرب مما تتناوله الأقلام وتصريحات بعض الساسة في العالم العربي والإسلامي من حالة دفاع مضاد لتبرير موقف الإسلام بأنه دين سلام ورحمة. وما دخل الإسلام والمسلمين والمهاجرين في مثل هذه الخطابات والكراهية التي وصلت إلى أن تغتال وتذبح أرواح الناس كلعبة رماة واطلاق نار، ودعوات مجانية للانضمام «أون لاين» للاستمتاع ببارقة الدماء.

المشهد الدموي والبشع في ازهاق أرواح أبرياء بهذه الطريقة وبث ذلك مباشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي دون خوف ولا وضع اعتبار لمشاعر الملايين من المسلمين حول العالم لا يمكننا إدارة ظهورنا عنه دون أن ندعو إلى وقف مثل هذه الأفكار والخطابات المعادية للإسلام والمهاجرين، فالعنف لا يولد سوى العنف. الدول العربية والإسلامية أدانت العمل الإرهابي البشع، وعلى وتيرة التعاطف أظهرت بعض الدول الغربية الاستنكار والإدانة، وفي الجانب الآخر وما يدعونا إلى الاستغراب أن يكون هناك سياسيون ومفكرون في الغرب يؤيدون تلك العملية الإرهابية، ويدافعون عن السفاح النيوزيلندي، فهو وآخرون بنظر البعض ضحايا وأبرياء حتى لو أقروا بالفعل وبثوا العمل الإرهابي مباشرة. فالفكر المتطرف لدى الغرب لا يمكن إنكاره بمعاداة الإسلام والمسلمين والمهاجرين، فلا زالت الحكومات الغربية لم تتخذ الإجراءات المناسبة البرادعة التي تتكفل بحماية المهاجرين والأقليات المسلمة المقيمة على أراضيها ولم تكافح دعوات وحملات وموجات الإرهاب الضاربة بعرض الحائط قوانين ومبادئ حقوق الإنسان دون أن تعرف حقيقة الدعوة والإسلام الصحيح الذي يدعو إلى احترام العقل والإنسان ونشر السلام في الأرض.

حسبة مغلوبة

عليه البصيري

a.h.albossiri@gmail.com  
Twitter: @alialbossiri1

## كرامة مقترض «2-1»

لعدة أسباب، ولن أتطرق لها فالفضية هي الكويت وما طرحنا الا حتى ندلل أن ما يجري حالياً من الممكن استغلاله ضد الكويت وخصوصاً مع الدعوات الخارجية التي قام بها مواطنان ضد بلدهما والتي تتحدث بمجملها عن الحرية والعدالة والتي هي حتى في دول الخارج يوجد من يشككي من عدم العدالة فيها؟ إذا أين تكمن المسألة قرائي العقلاء، فالمخاطب اليوم يخاطب العقول لا يخاطب الشخص التي أمامه، ما تشاهدونه اليوم ونراه هو أدلجة سياسية باطر الحقوق المفرضة على الحكومات ومنها حكومتنا التي تشكلت ست مرات تحت رئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء ولم يكن من نصيبها إلا المشاكل وفي برامج الحكومة التي فرضت وأدارها بعض المستشارين بشكل خاطئ واليوم لا مجال أن نسكت ان كنا ممن يجب بلده ويريده أن يتطور.

ينبع

وجهة نظر

حامد السيف

www.wijhatnathar.com



## التخصيص هو الحل يا حكومة «2-1»

وتعاضد دور القطاع الخاص كان مرتبطاً بأزمة السبعينات وبانخفاض السياسات «الكنزية» في مواجهة تلازم مشكلتي البطالة والتضخم وانتشارها خلال الثمانينات بدءاً من بريطانيا والولايات المتحدة حتى باتت مختلف البلدان المتقدمة تعتمد على القطاع الخاص في إدارة معظم قطاعات والخدمات. هذه مقدمة تشرح الواقع التاريخي غير الثابت لعملية دور الدولة في الاقتصاد، حيث ان دورها يكبر أو يصغر حسب السياق التاريخي لكل مرحلة وحاجة المرحلة للدولة في تسيير وتملك كل المؤسسات الاقتصادية والخدمية من عدمه. ان تجربة الدول المتقدمة وما وصلت إليه في إنجازاتها وإعطاء القطاع الخاص الدور القيادي في التملك والإدارة. مما خلق تقدماً على الدول الأخرى في العالم الثالث والتي مازالت هيمنة الدولة على تملك وإدارة اقتصادياتها وخدماتها.

ينبع

إن واقع الفكر الاقتصادي في العالم قد مر بحقب متتالية، وكانت المواقف الغالبة في معظم تلك الاقتصاديات في بداياتها تجاه دور الدولة في السيطرة والهيمنة على إدارة الاقتصاد والخدمات الشاملة ثم تغير ذلك إلى إبعاد الدولة وتمكين القطاع الخاص من تملك وإدارة تلك المؤسسات الاقتصادية والخدمية، وكان لا بد من تفهم الأسباب الموضوعية التي بررت في تبدل هذه الآراء والنظر في مدى مطابقتها لأحوال وظروف كل مرحلة. ومن خلال القرن العشرين أدت أزمة الثلاثينات إلى تعاظم دور الدولة في تملك وإدارة الاقتصاد والخدمات الشاملة. وأدت تلك السياسات المستوحاة من النظريات «الكنزية» في البلدان الغنية مدعومة بنظريات التنمية الوطنية المستقلة إلى زيادة حصة الدولة من الاقتصاد بشكل مطرد وإنما ادت أيضاً إلى تحقيق طول فترة نمو بين الأربعينات والسبعينات، إلا ان الارتداد نحو فكرة تقليص دور الدولة